محليـة بقيمـة سبعة مليارات شيكل، وما قيمته ثلاثة مليارات شيكل بالعملات الاجنبية (من قيمة المساعدة الاميركية) مخصّصة لشراء معدات عسكرية من الخارج، وما قيمته ٥٠٠ مليون شيكل من النقد الاجنبي من أصل ديون سابقة تحولت الى هبة؛ واعتمدت الموازنة، أيضاً، على تحديد أيام خدمة الاحتياط للجنود بـ ٤٤ يوماً في السنة، وللضباط ٥٠ يوماً، والاستمرار في مشروع تعزيز قوة سلاح البحرية (**معاريف**، ١/٢/١٩٨٩).

الملاحظ، اذاً، ان الموازنة الامنية التي كان بيرس يعتزم اقتطاع ٣٠٠ ـ ٣٥٠ مليون شيكل منها توفيراً في الانفاق العام، سجلت، في الواقع، زيادة على ميزانية السنة الماضية، حتى بعد الاخذ في الاعتبار التخفيض في قيمة الشيكل، الذي طبّق في بداية العام ١٩٨٩ بنسبة ١٣,٥ بالمئة. وربما يبدو هذا مستغرباً، للوهلة الاولى، ازاء التصريحات العديدة التي أطلقها بيرس في بداية عهده في وزارة المالية عن ضرورة تنفيذ اقتطاعات هامة في الانفاق العام، كضمان أساسي لانجاح خطته الاقتصادية وانعاش الوضع الاقتصادي المتأزم. الّا ان محاولاته جوبهت، منذ البداية، بهجوم مضاد من مصادر وزارة الدفاع، التي رفضت، بصورة قاطعة، أي تخفيض في الميزانية الامنية. واعتبرت هذه المصادر ان تخفيضاً بهذا الحجم سيؤدي الى الاستغناء عن ثلاثة آلاف الى أربعة آلاف عامل من الصناعات العسكرية، وسيلحق ضرراً كبيراً في مؤسسات البحوث والتطوير الامني، وسيؤدي الى تقادم معدات الجيش الاسرائيلي وأسلحته (**يديعوت احرونوت**، ١/١/١٩٨٩). وجاء تصريح وزير الدفاع، اسحق رابين، حاسماً في هذا المجال، حين قال: «اذا نشبت حرب خلال سنتين، أو ثلاثة، دون ان نتمكن من تنفيذ أي من مشاريع التطوير الخاصة بالجيش الاسرائيلي، بسبب التقليص المقترح في الميزانية، فسيكون الجيش مضطراً، من اجل تحقيق اهدافه، الى ان يدفع الثمن بالارواح البشرية. يجب ألّا نخفض المخصصات للبنود التي من شأنها ان تقلّل الثمن بالدماء» (**المصدر نفسه**، ٣/١/١٩٨٩). وعزز رابين موقفه بالارقام، حين قال ان الاصرار على تخفيض الموازنة الامنية سيؤدي الى مواجهة عجز بقيمة مليار شيكل، موزعة على النحو التالي: ٣٠٠ مليون شيكل (من أصل ٤٠٠ مليون شيكل هي اجمالي النفقات العسكرية لقمع الانتفاضة) ترفض وزارة المالية تغطيتها؛ ٣٥٠ مليون شيكل تعتزم المالية اقتطاعها من الميزانية العسكرية المقبلة؛ ٣٥٠ ـ ٤٠٠ مليون شيكل اضافية يطالب بها الجيش الاسرائيلي من اجل تنفيذ خطة التطوير التي يفترض ان تتم خلال السنوات المقبلة لتحديث أسلحة الجيش المختلفة. وأضاف رابين، ان تخفيضات في حجم القوات المقاتلة وفي عدد الطائرات والدبابات قد نفّذت بالفعل (على الارجح ضمن اطار خطة التحديث)؛ كما تمّ الاستغناء عن حوالى سبعة آلاف من أفراد الخدمة النظامية. وأوضح ان أكثر من ٥٠ بالمئة من أفراد الخدمة النظامية الآن هم من فئة صغار الضباط، ومعظمهم من المهنيين الفنيين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم في مجال استخدام المعدات المتطوّرة الدقيقة (**المصدر نفسه**).

كلمات رابين هذه تلفت الانتباه الى أمور هامة عدّة في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وعلاقتها بالجهاز المدني، بالاضافة الى الخطط المستقبلية للجيش الاسرائيلي وتوقعات الحرب المقبلة خلال سنوات معدودة.

مسألة هامّة تتبادر الى الذهن وتتعلق بمدى جدية بيرس، اصلاً، في محاولته تخفيض الموازنة الامنية. فالى جانب ان رابين ينتمي الى حزب العمل الذي يرأسه وزير المالية، فان الاثنين قد تخرجا من صفوف المؤسسة العسكرية ذاتها التي يحاول بيرس، الآن، تخفيض ميزانيتها. والواقع ان هذا هو حال العديد من كبار المسؤولين الاسرائيليين في مختلف المواقع، والذين خدموا، جميعاً، في وقت من الاوقات، في مراكز عسكرية حسّاسة. وبالتالي، فان التقاطع الكثيف بين الجهازين، العسكري والمدني، والذي يتجاوز الفوارق الحزبية، يجعل وزارة الدفاع والجيش الاسرائيلي من «البقرات المقدسة» التي لا يستطيع احد مسّها.

ان نظرة سريعة الى الحكومات الاسرائيلية والمؤسسات الصناعية المرتبطة بها تظهر، بوضوح، أهمية الخلفية العسكرية للاشخاص الذين تولّوا المراكز الحسّاسة فيها. فقد عمل بيرس، خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٦٥، مديراً عاماً لوزارة الدفاع؛ فيما كان دافيد بن ـ غوريون يتولّى رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، وكان المسؤول الاول عن القفزة الواسعة التي شهدتها صناعات الاسلحة والذخيرة في اسرائيل، وعن التشجيع والدعم الكبيرين